

## الرأسمالية: هل هي أخلاقية؟ عرض كتاب أندريه كونت سبونفيل

الكتاب بعنوان: هل الرأسمالية أخلاقية Le Capitalisme est-il moral، تأليف أندريه كونت سبونفيل André Comte-Sponville، نشرته بالفرنسية Editions Albin Michel باريس ٢٠٠٤م، وترجمه إلى العربية بسام حجار، ونشرت الترجمة العربية دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٥م، بالتعاون مع مركز الباطين للترجمة، وتقع الترجمة في ١٩٨ صفحة. وقد اعتمدت في هذا العرض على الترجمة العربية وحدها، لعدم توافر النسخة الفرنسية بين يدي.

يتألف الكتاب من أربعة فصول: الفصل الأول: عودة الأخلاق، والفصل الثاني: مشكلة الحدود والتمييز بين الأنساق، والفصل الثالث: هل الرأسمالية نظام أخلاقي؟ والفصل الرابع: اختلاط الأنساق: تفاهة وطغيان، ملائكية أو بربرية؟ وفي نهاية الكتاب: حوار مع المؤلف يقع في ٧٠ صفحة (من أصل ١٩٨ صفحة عدد صفحات الكتاب). وهناك كلمة على الغلاف الأخير، جاء فيها أن: "الرأسمالية من دون أخلاق هي رأسمالية بلا روح أو هدف (...). ويحذر المؤلف من أن الرأسمالية من دون أخلاق وصفة لانتهيار الحضارة العالمية، ويبحث عن مخرج إنساني بعيد عن المادية البحتة التي تتحكم بالعالم".

ومؤلف الكتاب (+ ١٩٥٢م) ليس مؤمناً، بل هو علماني ملحد كما يقول عن نفسه في عدة مواضع من الكتاب، وهو رجل فلسفة يجلّ الفلاسفة كثيراً، وليس رجل اقتصاد، ولكنه ذكر أنه اهتم بالاقتصاد اهتماماً جدياً لمدة عشر سنوات، ولأنه رجل فلسفة فليس من السهل فهمه بدقة، وقد تفهم عنه الشيء ونقيضه، ولاسيما إذا اكتفيت بقراءة واحدة وسريعة. وللمؤلف كتب أخرى غير كتابه الذي نحن بصدده، منها: تعريفات الفلسفة، المعجم الفلسفي، بحث في القنوط والغبطة، بحوث موجزة في الفضائل الكبرى. ويذكر أن كتابه هذا الأخير لاقى رواجاً في فرنسا، لما فيه من جوانب غير مألوفة.

والكتاب الذي نعرضه هو في الأصل عبارة عن صيغة منقحة ومزينة لمجموعة محاضرات ألقاها المؤلف، "غالبًا تحت العنوان نفسه، أمام جمهور مختلف في كل مرة: أمام طلاب وأساتذة معاهد التجارة أو الإدارة (في عدة مدن فرنسية)، أو أمام أعضاء عدد من الجمعيات (وخاصة جمعية تقدم الإدارة)، أو أمام عاملين متخصصين في هذه المنشأة أو تلك". وسأقسم العرض إلى قسمين: قسم يتعلق بمتن الكتاب، والآخر يتعلق بالحوار الطويل الملحق به.

### ١ - متن الكتاب

في مقدمة الكتاب، يبين المؤلف أن هناك "عددًا من الأفكار تدور حول الصلة بين الأخلاق والاقتصاد"، أي بين السؤال الأخلاقي: ماذا يجب أن أفعل؟ والسؤال الاقتصادي: ماذا يمكنني أن أملك؟ وأن الحديث في الصحف يكثر في هذه الأيام، ومنذ سنوات طويلة (منذ ثمانينيات القرن العشرين)، عن عودة الأخلاق، حتى أطلق بعضهم على شباب اليوم بأنه "الجيل الأخلاقي". ويتوقع المؤلف أن يكون الجيل التالي هو "الجيل الروحي". وفي حين أن الجيل الأخلاقي يهتم بما يجب فعله من أجل الفقراء، فإن الجيل الروحي يهتم بمعنى الحياة. والجيل الأخلاقي هو جيل الثمانينيات والتسعينيات وما بعدها، وهو الذي يعتقد أن الأخلاق هي كل شيء، والجيل الذي قبله، جيل الستينيات والسبعينيات، كان يعتقد أن السياسة هي كل شيء!

**الأنساق الأربعة:** النسق ترجمة اللفظ الفرنسي *Système*، حسب المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والنسق هو كل متناسق (متجانس) ومستقل تحكمه قوانين خاصة به. ويستخدم المؤلف النسق بالمعنى الباسكالي مرادفًا لعبارة: المجال، أو المستوى. والأنساق عند باسكال، والمؤلف معجب به، ثلاثة: نسق البدن، نسق العقل، نسق القلب. ومنه قول باسكال: "للقلب أسبابه التي يجهلها العقل". أما الأنساق عند المؤلف فهي أربعة: النسق العلمي التقني، والنسق القانوني السياسي، والنسق الأخلاقي، ونسق الحب. يضاف إليها عند المؤمنين: نسق الروح. وهذه الأنساق مرتبة من الأدنى إلى الأعلى، فلا يجوز الخلط بينها، أي لا يجوز أن يطغى الأدنى على الأعلى، ولا الأعلى على الأدنى، فإذا خضع النسق الأعلى للأدنى، فهذه بربرية، وإذا ألغى الأدنى منها بالأعلى، فهذه ملائكية.

إذا خضع النسق الثاني للأول فهذه بربرية تكنوقراطية أو ليبرالية (طغيان السوق)، وإذا خضع النسق الثالث للثاني فهذه بربرية سياسية (توتاليتارية) أو قانونية (قضائية)، وإذا خضع النسق الرابع للثالث فهذه بربرية وعظمية ذات طابع أخلاقي، أو بربرية أخلاقية. وعلى هذا فإن البربري ليس هو الجائر أو العنيف فحسب، بل هو أيضاً من لا يعترف بأي قيمة سامية، ولا يؤمن إلا بالأدنى، فينغمس فيه، ويجب أن ينغمس معه الآخرون.

أما إذا ألغى النسق الأول باسم الثاني فهذه ملائكية سياسية أو قانونية، وإذا ألغى النسق الثاني باسم الثالث فهذه ملائكية أخلاقية، وإذا ألغيت الأنساق الثلاثة الأولى باسم الرابع فهذه ملائكية حب. وهذا كمن يقول: أنا لا أحتاج إلى أخلاق، لا أحتاج إلى سياسة أو قانون، لا أحتاج إلى علم أو تقنية، الحب وحده يكفي! وإذا ألغيت الأنساق الأربعة الأولى باسم الخامس فهذه نزعة دينية أصولية. والملائكية ليست أقل خطورة من البربرية، بل قد تكون أشد هولاً منها.

**قد يلتزم بالقانون ويكون وغداً: تخيلوا فرداً شديد الاحترام لشرعية البلد الذي يجيى فيه، يؤدي كل ما يفرضه عليه القانون، ولا يقترب مما يحظره عليه القانون، أي هو ملتزم مثالي بالقانون، لكنه يقصر التزامه على هذا القانون. وتعلمون أنه ما من قانون يحظر الكذب، إلا في حالات خاصة، وما من قانون يحظر الأنانية، وما من قانون يحظر الازدراء، وما من قانون يحظر الكراهية، وما من قانون يحظر اللؤم. ولهذا فإن صاحبنا هذا الملتزم بالقانون قد يكون كاذباً، أو أنانياً، أو مشحوناً بالازدراء والكراهية واللؤم. أفلا يصبح إذ ذاك وغداً وإن كان ملتزماً بالشرعية؟ وقد يكون من ناحية أخرى صاحب كفاءة علمية متميزة، وبارعاً في مجال التقنيات، وعندئذ يكون أكثر فعالية، وأكثر خطورة. وبما أن كل نسق من الأنساق عاجز عن أن يحد نفسه بنفسه، فإنه لا يمكن تحديده من داخله، ولكن يمكن تحديده من خارجه. لهذا علينا أن نبحث عن نسق آخر، غير النسق العلمي التقني، والنسق القانوني، بحيث لا يكون كل ما هو ممكن علمياً وتقنياً، ومباح قانونياً، قابلاً للإنجاز بالفعل. إننا نحتاج إذن إلى النسق الأخلاقي، ونسق الحب.**

ثمة أمور يبيحها القانون، ومع ذلك يجب أن نحرّمها على أنفسنا، وثمة أمور لا يفرضها القانون، ومع ذلك يجب أن نفرضها على أنفسنا. فمن وجهة نظر الأفراد، لا بد أن ينضاف الخلق إلى القانون.

وكما أن هناك من يلتزم بالقانون ويكون وغداً، فإن هناك من يلتزم بالأخلاق ظاهراً ويكون وغداً، وهنا لا يمكن أن يقال بأن هذا أخلاقي أو صاحب أخلاق، بل هو من أدياء الأخلاق. أن تكون أخلاقياً يعني أن تهتم بواجباتك، وأن تكون دعيّ أخلاق يعني أن تهتم بواجبات غيرك.

**ما أقوله أنا هو الصواب أنا رب العمل:** يقول المؤلف: تخيلوا شخصاً مؤهلاً مهنيّاً، خارجاً للتو من إحدى مدارسنا الكبرى، يعمل في منشأة، ويختلف مع رب عمله، في هذه النقطة الاستراتيجية أو تلك، وهو ذكي وعنيد، وأحياناً يتصاعد الموقف بينه وبين رب العمل، فيقول له رب العمل، وقد أعيته حيلة الإقناع: ما أقوله أنا هو الصواب، أنا رب العمل! فيجيبه الخبير: يا سيدي أنا لا أعترض على كونك رب العمل بأي شكل من الأشكال. نعم أنت رب العمل، ولن أفعل أنا إلا ما تقرره أنت. أنا ملزم بطاعتك ما دمت مستمراً في العمل معك. لكن أن تلزمني بالإقرار بصواب رأيك، وأنا مقتنع بأنك على خطأ، بالاستناد إلى حجج متينة، هذا ما يتجاوز حقوقك وإمكاناتك. يمكن أن أستمّر في الانصياع إلى قراراتك، إن أبقيتني في منشأتك، لكنني سأبقى على قناعتي بأنك مخطئ!

يلق المؤلف هنا قائلاً: يبدو لي أن مديري المنشآت لو صادفوا مثل هذا الصنف من حملة المؤهلات، ولم يبادروا إلى إلحاقه بمنشأتهم، لكانوا على خطأ بيّن. أولاً لأن صاحبنا مؤهل، وثانياً لأنه شجاع، وكم تحتاج منشأتنا إلى الكفاءات الشجاعة، وثالثاً لأنه قادر على التوفيق بين خصلتين مهمتين، كل منهما تستحق التقدير على انفراد، وغالباً ما يشق الجمع بينهما، وهما حس الطاعة (الانضباط)، وحرية الضمير. فأنا على قناعة تامة بأن قسماً من مآسي هذا الزمان يكمن في أن كثيراً من الناس يريدون الطاعة في شيء، ولكن إذا كانوا موافقين عليه، وفي أن كثيراً من الناس اعتادوا الطاعة في كل شيء، وليس من المهم عندهم

أن يكونوا موافقين أو غير موافقين. الأولون يملكون حرية الضمير، لكنهم لا يملكون حس الانضباط، والآخرون يملكون حس الانضباط، لكنهم لا يملكون حرية الضمير. لا ريب أن مجتمعنا يحتاج إلى أناس يجيدون التوفيق بين هاتين الفضيلتين. الطاعة للسلطة، والاحترام للضمير، الذي يقاوم كل شكل من أشكال الطغيان.

**بائع بارع أم بائع صالح؟** يقول المؤلف: تخيلوا أن أحدكم مدير منشأة، وعليه أن يوظف عامل مبيعات. من يختار لهذه الوظيفة؟ هل يختار بائعاً بارعاً أم بائعاً صالحاً؟ البائع البارع هو البائع الفعال، الماهر في عمله، الذي يحقق أرقام مبيعات كبيرة وهوامش أرباح عالية. والبائع الصالح هو البائع المفعم بالأريحية والتعاطف والحب. طبعاً إذا كانت الأوضاع مثالية فإن المدير يحتاج إلى الصفتين معاً، لكن الأمر ليس على الدوام ممكناً من الناحية العملية. ما من مدير منشأة يقبل أن يقدم عامل المبيعات لديه مصالح الزبون على مصالح المنشأة التي يعمل فيها. ما بالك لو أن هذا البائع نصح الزبون بمنشأة أخرى غير منشأته، لأن منتجاتها أفضل من منتجات منشأته! لا ريب أن المدير سيختار العامل البارع، لكن أن يكون العامل بارعاً لا يبيح له كل شيء، إذ ينبغي للقانون والأخلاق أن يحدّوا من الخارج بعض الحدود لسلوك العامل. وهذا لا يتعارض مع مصلحة العامل، لأن الزبائن لن يظلموا على وفائهم للمنشأة، إلا إذا استطاع العامل، على المدى البعيد، أن يوحى للزبائن بالثقة، وهذا كافٍ للحد من مصالحه الخاصة أن يترتب عليها الإضرار بمصالح الزبائن. البائع البارع ليس بالضرورة بائعاً صالحاً، لكن في ظل دولة قانون، وبالنظر إلى الأجل الطويل، تقتضي مصلحته ألا يكون بائعاً عديم الاستقامة (أو أن يتمتع بحدٍ ما من الاستقامة).

سأل أحد الأطباء المؤلف: ما الأفضل في نظرك: أن أكون طبيباً بارعاً أم طبيباً صالحاً؟ الطبيب البارع يعني طبيباً ذا كفاءة مجلياً في النسق الأول، في قمة المستوى العلمي والتقني. والطبيب الصالح في النسقين الثالث والرابع يعني طبيباً مفعماً بالأريحية والشعور الإنساني والحب. فأجابه المحاضر (المؤلف): الأفضل بالطبع أن يكون الاثنين معاً، لكن إذا تعين الاختيار، أفضل ألف مرة أن أعالج على يد طبيب بارع، حتى لو كانت دوافعه غير مقبولة أخلاقياً، كحب المال مثلاً، على أن أعالج على يد طبيب صالح، ولكنه ضعيف الأهلية، قد

يدعني بكثير من الإنسانية والنزاهة أحتضر طويلاً قبل الموت. لكن أن يكون المرء طبيياً بارعاً لا يعنيه من السعي لأن يكون طبيياً صالحاً.

وليس أكثرنا فضيلة أكثرنا كسباً، أكثرنا كسباً هو أكثرنا فعالية، أو أكثرنا حظاً. لكن هذا لا يجب أن يدعونا إلى التخلي عن الأمانة، ولا إلى التخلي عن الكفاءة. أقول هنا تأكيداً بأن الأمانة بدون كفاءة قد لا تعني شيئاً، الأمانة تأتي بعد الكفاءة.

**مكافحة البطالة:** في عام ١٩٨١م قال اليسار في البطالة: "إن التغلب على البطالة هو مسألة إرادة سياسية". وعمضي ولايتين رئاسيتين لميزان تضاعف عدد العاطلين عن العمل. وفي عام ١٩٩٥م قال شيراك: "التغلب على البطالة هو مسألة إرادة سياسية!" مضت سنتان ولبث عدد العاطلين عن العمل على حاله، عند أعلى المعدلات، وحسر شيراك الأكثرية التي أوصلته إلى سدة الرئاسة. هل نسي ميزان أو شيراك سهواً أن يريد (إرادة سياسية)؟ على العكس. التغلب على البطالة ليس مسألة إرادة سياسية. إن أقوى تعبير عن الإرادة السياسية في دولة قانون هو سن قانون لمكافحة البطالة. غير أن مثل هذا القانون لن يكون كافياً لإيجاد فرصة عمل واحدة. البطالة هي مشكلة اقتصادية تطرح على مستوى النسق الأول، ولا يمكن حلها إلا على مستوى النسق الأول، أي من وجهة اقتصادية. أما الزعم بأنه قد يوجد حل، بجرّة قلم أو بمادة قانونية على مستوى النسق الثاني، لمشكلة مطروحة على مستوى النسق الأول، فهذا بالطبع توهم ما بعده توهم، إنه تعبير عن نزعة ملائكية واضحة!

**أريجية أم تكافل؟** في كل من الأريجية والتكافل يتوجب أخذ مصالح الآخرين بعين الاعتبار، لكننا في حال الأريجية نأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخر، ولا نشاطه فيها، أي نكتفي بأن نحسن صنيعاً لأجله، ولا نحسن صنيعاً لأجل أنفسنا. فعندما تمنح فقيراً يورو واحداً يصبح الفقير مالكاً يورو إضافياً، وتصبح أنت مالكاً يورو أقل. هذه أريجية، أو إشار منزه عن الغرض، أو سخاء.

هب أن سيارتك تعرضت لصدمة، وصارت خردة. ما الذي يحدث بعد ذلك؟ هل يجتمع عشرات الآلاف من الأبرار في التو لكي يشتروا لك سيارة؟ هل يدفعون لك ألف

يورو إضافية زيادة على ثمنها السوقي؟ لا أبداً، لكن إذا كانت سيارتك مؤمنة من قبل نفس الشركة التي يتعامل معها هؤلاء، فهانئاً لا أعتقد أن أحداً من هؤلاء وقع على وثيقة تأمين بدافع الأريحية، بل بدافع المصلحة. إن تعاونية المخاطر التي يعبر عنها مبدأ التأمين يتيح لهؤلاء جميعاً التلاقي الموضوعي بين المصالح. وبهذا يحمون أنفسهم من طوارئ الحياة. هذا هو مبدأ التأمين: تعاونية المخاطر، تضافر الإمكانيات، تلاقي المصالح، تكافل. فلا حاجة إذن لأن يكون أحداً سخيّاً أو أريحيّاً. التأمين سوق، تتم آلياته بدافع الأناية أو الأثرة، لا بدافع الإيثار. وهذا ما يضمن حسن عمل هذه الآلية، وكفاءة السوق وفعاليتها. نعم الأريحية هي الأصح أخلاقياً، ولكنها ليست هي الأصح اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتاريخياً، فالتكافل هو أكثر فعالية بما لا يقاس. فلو اتكلنا على سخاء الأثرياء لكي نعالج الفقراء، لمات الفقراء من دون علاج. إننا لم نتكل على أريحية الأثرياء ولا الفقراء، بل ابتكرنا ما يسمى "الضمان الاجتماعي". إنه آلية ثقيلة باهظة الكلفة، ولكنه من أروع مظاهر التقدم في التاريخ الاجتماعي. وهذا يصح أيضاً على شركات التأمين التي لا أحد يلجأ إليها لكي يحمي الآخرين، بل لكي يحمي نفسه وأقرباءه. يستفاد من كلام المؤلف بأن التأمين الخيري (القائم على الأريحية) لا يعني عن التأمين التعاوني والتأمين التجاري القائمين على التكافل.

**في الديمقراطية هل يمتلك الشعب كل الحقوق؟** طلب المؤلف من طلابه أن يكتبوا بحثاً للإجابة عن هذا السؤال، في مقرر الفلسفة السياسية، فأجاب الطلاب كلهم تقريباً بالإيجاب. ذلك لأن الشعب هو السيد في النظام الديمقراطي. فاعتزض عليهم الأستاذ بأن الشعب يمكنه إذن اضطهاد الأقليات وممارسة الاعتقالات والحروب العدوانية... فردّ عليه أحد الطلاب: هذا لا يمكن، لأن الدستور يمنعه. فأجاب الأستاذ: ولكن الدستور يمكن تعديله، بل تغييره، ولو لم يمكن تعديل الدستور أو تغييره لصار الدستور هو السيد، وليس الشعب. يعترف الأستاذ بأن طلابه كانوا على حق، في حدود النسق السياسي، ولكنهم أغفلوا ثلاث نقاط مهمة تحدّ من سيادة الشعب، حتى في النظام الديمقراطي:

**الأولى** تتصل بالنسق العلمي، فالشعب حتى لو كان سيّداً، إلا أنه يبقى خاضعاً لقوانين الفطرة (الطبيعة) والعقل. فأن تكون حاكماً سيّداً لا يعني أنك صرت صاحب قدرة مطلقة،

تستطيع أن تفعل ما تشاء. إنك لا تمتلك إلا الحق فيما هو ممكن. فلو خالفت قوانين الطبيعة وقواعد العقل، فإن أمتك لن يكتب لها البقاء.

**والثانية** تتعلق بالنسق السياسي، فالدولة ليست ذات قدرة كلية ومطلقة، إذ بإمكاننا مقاومة السلطة، ولو كانت ديمقراطية، بل ينبغي لنا أن نقاومها.

**والثالثة** أن القانون ليس كل شيء، والسياسة ليست كل شيء، وحتى الشعب ليس كل شيء. فالنسق القانوني السياسي ليس سوى نسق بين أنساق أخرى، نعم هو نسق مستقل ومتماثل، لكنه هو الآخر محدود، لكن ليس من الداخل، إذ بالإمكان دائماً إضافة قانون إلى قانون، وقوة إلى قوة. إنه محدود من الخارج، لأن الشعب السيد عاجز عن تعديل حقيقة علمية أو تقنية واحدة، فنحن لا نقترح على الصواب والخطأ، كما أننا لا نقترح على الخير والشر. ومن ثم فإن الديمقراطية لا تقوم مقام الكفاءة، ولا تقوم مقام الضمير (الأخلاق). فضمير الإنسان الصالح أكثر تطلباً من القانون، ويزترب على الفرد قدر أكبر من الواجبات المترتبة على المواطن. ومجموع ما هو مقبول أخلاقياً أضيق مجالاً مما هو مقبول قانونياً. هذه هي الديمقراطية، إلا إذا أرادت أن تكون مجرد طغيان عددي!

**الشعب في الديمقراطية سيد، ولكنه لا يفقه من الأمر شيئاً:** يقول المؤلف: في بعض الأوساط، أو في بعض الأوقات، يبادر أحد إلى القول: طبعاً يا سيدي العزيز، الشعب سيد نفسه: نحن جميعاً ديمقراطيون، لكن ينبغي أن تقرّ معي بأن الشعب لا يفقه من الأمر شيئاً! نعم الشعب في سواده الأعظم لا يفقه من الأمر شيئاً. هل يختار الشعب رئيس الدولة بناءً على أفكاره وبرامجه أم بناءً على جاذبيته (الكاريزما) وصدقه الظاهر وابتسامته؟

الشعب ليس دائماً على حق، وليس كل قانون صالحاً أخلاقياً وفعالاً اقتصادياً. وكون القانون شرعياً لا يحول دون أن يكون أحياناً كارثة اقتصادية. للأسف الشديد، لا يكفي أن تنال الأغلبية البرلمانية لكي تكون على حق. فقد لا يتعلق الأمر بالتصويت، أي بالنسق الثاني، بل بالفهم والتفسير، أي بالنسق الأول.

هل تذكرون مثلاً الاستفتاء على معاهدة ماسترخت؟ من منا اقترح حقاً وهو يدرك حقيقة المعاهدة؟ أنا اقترعت مؤيداً، غير أنني أذكر جيداً ما كنت أشعر به من حيرة أمام



حجج المؤيدين وحجج المعارضين، وما كنت أشعر به من ارتياب وعدم أهلية. ما مصلحة أوروبا؟ ما مصلحة فرنسا؟ ما مصلحتي الخاصة؟ لم أكن أدري تمامًا، مع أنني ممن حصلوا العلم العالي، وتعاطيت السياسة بشغف منذ ما يزيد على ثلاثين عامًا، وعُنتيت بالاقتصاد جديدًا مدة عشرة أعوام. أيّ معجزة تقدرّ لغالبية مواطنينا أن يكونوا أكثر مني اطلاعًا وكفاءة؟ لا جدوى من السؤال، فليس الأكثر كفاءة هم الذين يقررون في الديمقراطية، بل هم الأكثر عددًا. ففي انتخابات الرئاسة عندنا تحسم الفروق بين مختلف المرشحين من قبل أربعين مليون ناخب، وغالبًا ما يكون المعدل الوسطي لكفاءتهم أدنى بكثير من مستوى كفاءة أقل المرشحين كفاءة، إذا جرى انتقاء هؤلاء المرشحين كما ينبغي.

أنا لا أسوق هذا الكلام تديدًا بالديمقراطية، بل لأننا لا نستطيع أن نصون الديمقراطية على نحو فعال إلا بشرط الوضوح، وخاصة فيما يتعلق بحدودها. وعلى أي حال فإن أرستقراطية المعرفة شرٌّ منها.

ويتابع المؤلف قائلاً: والنواب كما تعلمون أنتم وأعلم أنا ليسوا أكثر كفاءة بكثير، فلندع القرار لأصحاب الكفاءة، لتسير الأمور على ما يرام. لكن إذا اعتمدنا هذا المنطق إلى النهاية فإن الشعب لا يعود سيد نفسه في الديمقراطية، بل يكون الخبراء هم أسياد أنفسهم، ولا نعود في ظل الديمقراطية بمعنى الكلمة، لأن السلطة أعطيت لمن يعرفون، وانتزعت من الآخرين جميعًا، وهؤلاء هم الذين يشكلون الأغلبية، فماذا يبقى من الديمقراطية إذن؟ أحشى ألا يبقى سوى شبه ظاهري بها: بربرية تكنوقراطية، أو طغيان الخبراء.

قد يقول قائل: الشعب سيد نفسه، نحن جميعًا ديمقراطيون، لكن ألا تقرّ معي بأن حضور الدولة مبالغ فيه؟ لا لم يعد هناك حضور للدولة على الإطلاق، لم يعد هناك سوى الحد الأدنى من الحضور المقتصر على وظائفها في الإدارة والعدل والأمن والدبلوماسية. فالشعب لم يعد سيد نفسه، بل السيد هو رأس المال ومن يملكه، وبهذا لا نكون في ديمقراطية حقيقية، بل في بربرية ليبرالية، طغيان السوق. إن السياسة الاقتصادية المتبعة معظم الأحيان في أنظمة الحكم اليمينية المتطرفة تستلهم المبادئ الليبرالية المغالية: خصخصة، إلغاء مراقبة الأسعار، انفتاح على المنافسة الدولية... بهذا يُنتزع القدر الأكبر من السلطة من أيدي الدولة، ويُمنح للسوق والمستثمرين.

تابعوا أخبار المنازعات القضائية بين مايكروسوفت والقضاء الأمريكي، هل تجدون أن منطق السوق يحث على الاحتكار؟ ربما. لكن ثمة قانون يتصدى للشركات الاحتكارية، ويجب أن يطبق. الولايات المتحدة هي الأكثر ليبرالية في العالم، ومايكروسوفت هي إحدى أقوى المنشآت في العالم، والقانون يجب أن يفرض نفسه على الأسواق، وليس العكس، أنا أعلم جيداً أن هذا ليس بالأمر اليسير. ولكن هذا كاف للتذكير بأن السوق في الولايات المتحدة الأمريكية خاضعة للقانون، فالولايات المتحدة ديمقراطية، والشعب سيد نفسه، وليست وول ستريت هي السيد.

### عودة الأخلاق:

يقول المؤلف: "عندما أتحدث عن عودة الأخلاق، أو عندما يجري الحديث عنها في وسائل الإعلام، فإن ذلك لا يعني أن الناس اليوم أكثر صلاحاً مما كان عليه حال ذويهم أو أجدادهم. فالعودة إلى الأخلاق إنما تتم جوهرياً من خلال الخطاب، ليس لأن الناس صاروا حقاً أكثر صلاحاً، بل لأن الأخلاق غدت أكثر فأكثر مادة لحديثهم، بحيث يمكننا على الأقل الافتراض بأنهم يتحدثون عنها بمقدار ما هي غائبة عن واقع السلوك البشري (...). وقد باتت عودة الأخلاق هذه، إلى واجهة الخطاب المهيمن وواجهة الاهتمامات، ظاهرة اجتماعية تستحق التوقف عندها والتدقيق فيها". وربما صارت عبارة "الأخلاق" قديمة بعض الشيء، فأثر بعض الشباب عبارة أخرى جديدة، مثل عبارة "حقوق الإنسان"، و"العمل الخيري الإنساني" و"التضامن"... إلخ.

ويقول أيضاً: لنذكر بعض الأمثلة التي تبرهن على أن هذا الجيل الأخلاقي حقيقة واقعة. ففي بلادنا تجري على نحو منتظم استطلاعات للرأي تسأل الشباب عن الشخصية التي تحظى بإعجابهم أكثر من سواها. ولو أجرينا استطلاعاً مماثلاً قبل ثلاثين عاماً لوجدنا أن أحوبة الشباب تتوزع على الأرجح بين مجموعتين مختلفتين: فمن جهة هناك من يختارون على سبيل المثال غيفارا الذي طالما زينت صورته غرف الطلاب والطالبات، ومن جهة أخرى هناك الذين يختارون الجنرال ديغول (...). في الفترة الممتدة بين الستينيات والسبعينيات (...). أما في الفترة الممتدة بين الثمانينيات والتسعينيات، وما زالت قائمة في حدود علمي حتى الآن، فإن الشخصية الأولى التي حظيت بإعجاب الشباب وتعاطفهم

كانت شخصية الأب بيار، ليس بوصفه راهبًا كاثوليكيًا، أو شخصية دينية، بل بوصفه مدافعًا عن الفقراء والمهمشين، أي بوصفه شخصية إنسانية أو أخلاقية. (أقول هنا: ربما تكون هذه الفترة نفسها التي ظهر فيها في لبنان الشيخ صبحي الطفيلي صاحب ثورة الجياع ١٩٩٧م، وهو أول أمين عام لحزب الله). إن المسألة الروحية غدت اليوم راهنة أكثر مما كانت عليه طيلة عقود من الزمن.

شارك المؤلف في حوار تلفزيوني مع راهب بوذي، قبل أعوام، فقال الراهب: "لا يمكننا تغيير المجتمع ما لم نغير أنفسنا أولاً". فرأى المؤلف أن هذا الكلام ينم عن حس سليم في الظاهر، ولكنه ينطوي على قدر من الخبث في الباطن. ذلك أن الأفراد إذا انتظروا حتى يغدو كل منهم عادلاً، لكي يناضلوا من أجل العدالة، فلن تقوم هناك عدالة على الإطلاق! لكن ربما يكون فات المؤلف أن المناضل من أجل العدالة لابد أن يكون أولاً متحلياً بها وعاشقاً لها، وإلا لا أدري كيف ينطلق نضاله؟

ويرى المؤلف أن المملكة العربية السعودية وإن كانت إسلامية، إلا أن هذا لا يحول في نظره دون كونها رأسمالية. ذلك لأن الإسلام لا يحرم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولا حرية السوق، ولا العمل المأجور، وهذه هي الركائز الثلاثة للنظام الرأسمالي، بل هذه هي الرأسمالية كما عرفها المؤلف. وأقول هنا تعليقاً بأن الإسلام يختلف مع ذلك عن الرأسمالية بأن هذه الأمور فيه مقيدة، وإذا قيل هي أيضاً مقيدة في الرأسمالية نقول إن قيود الإسلام قيود دينية مختلفة عن قيود الرأسمالية التي هي قيود بشرية، قد تخدم فئة دون أخرى.

يقول المؤلف: سذج هم أولئك الذين يعتقدون أن الإلحاد يلغي مسألة الأخلاق، بل العكس هو الصحيح، ذلك أن حاجتنا إلى الأخلاق تزداد كلما قلّ تمسكنا بالدين. لذلك نحن اليوم في أمس الحاجة إلى الأخلاق، ونحتاج إليها أكثر مما احتاجت إليها البشرية المتحضرة في أي حقبة أخرى، لأن البشرية، منذ ثلاثين قرناً، لم تشهد مجتمعاً على هذا القدر من العلمانية، فعندئذ يجب أن نستنتج بأننا اليوم محتاجون إلى الأخلاق أكثر مما احتجنا إليها طيلة ثلاثة آلاف عام!

## أخلاقيات المنشأة

أخلاقيات المنشأة، كما يقول المؤلف، هي خطاب أكثر منها معايير سلوك. ويقول البعض بأنها تحسّن صورة المنشأة، وتحسّن نوعية الإنتاج، ومن ثم المبيعات. فهي دائرة ونافعة *Ethics pays*. لقد صار هناك علم تسويق أخلاقي *Markéthique*، وإدارة أخلاقيات الأعمال، وكثيراً ما نسمع أن الأخلاق مصدر للربح. وينقل المؤلف نص إعلان عن دورة تأهيلية (تدريبية) لقاء مبلغ ٩٨ ألف فرنك فرنسي (قبل بدء التعامل باليورو) عدا الضرائب ... لا بد للأخلاقيات من أن تكون عامل ربح لطرف ما!

لو كانت لديك حرية الاختيار بين قرارين: القرار (أ) والقرار (ب)، وإذا اخترت (أ) فأنت إنسان رائع وتكسب أموالاً طائلة، وإذا اخترت (ب) فأنت وغد وتخسر أموالاً طائلة، فلا شك أنك ستختار (أ)، يدفعك إلى ذلك الأخلاق والاقتصاد معاً، أي دافع الواجب ودافع المصلحة معاً. لكن يبقى أن نعلم على وجه اليقين: هل اخترت (أ) بدافع الواجب أم بدافع المصلحة، أي لأسباب أخلاقية أم لأسباب اقتصادية؟ أي الدافعين كان هو الحاسم في اختيارك؟ يرى المؤلف أن الدافع هو المصلحة، وأن السلوك هنا ليست له قيمة أخلاقية، لأن القيمة الأخلاقية يجب أن تكون متجردة، ومترفعة عن الغرض ومنزهة عنه. ويعرّف المؤلف الأخلاق، على طريقة كانط، بأنها مجموع الواجبات والمحظورات التي نرفضها على أنفسنا، دون انتظار ثواب أو عقاب.

ويذكر المؤلف هنا مثالين: المثال الأول عن نفسه، والآخر عن السوق. يقول: هب أن المؤلف ألقى محاضرة أمام جمهور واسع حول الأخلاق والاقتصاد، لمدة ساعتين، وتبعها نقاش لمدة ثلاث ساعات. قد يبدو أن هذا السلوك كان من باب إعلاء فكرة المسؤولية التي تقع على عاتق المثقف أو الفيلسوف أو المواطن. لكن هب الآن أن أحد الحضور فاجأه بهذا السؤال: هل دفعوا لك مبلغاً من المال لقاء محاضرتك هذه، أم كنت متطوعاً بدون مقابل؟ هنا لا يسع أصدقائي إلا الاعتراض قائلين: لن يلومك أحد على ما حصلت عليه من تعويض مالي، فكل عمل ينبغي أن يكون له أجر. ونحن واثقون من أنك أديت واجبك على أكمل وجه. لكن مجرد أنني ألقيت محاضرتي بدافع المنفعة، حتى لو سلكت فيها مسلكاً أخلاقياً،

فإن هذا العمل يصبح مجرداً من أي قيمة أخلاقية، في نظر أصدقائي الفلاسفة، ولاسيما كانط. ولهذا لا يمكن أن يخطر ببالي، ولو لحظة واحدة، أن أمتدح نفسي أخلاقياً لوجودي بينكم اليوم محاضراً.

لكن قد أستطيع أن أعلق هنا على المؤلف بأن الأستاذ ربما يلقي محاضرة، ولا يتقاضى عنها أي أجر، ومع ذلك لا يعدّ عمله أخلاقياً، لأنه قد ينشد مقابلاً آخر غير مادي: سمعة علمية، وظيفة، ترويح عن النفس، تجنب الاكتئاب ... إلخ. وقد يتقاضى أجراً، ولكنه قد يبذل جهداً ويحقق نجاحاً أعلى من أجره. وكذلك قد يكون هناك محاضران يتقاضيان الأجر نفسه، لكن أحدهما أعلى مستوى من الآخر، فهل صاحب المستوى الأعلى يمكن أن يكون عمله أخلاقياً؟ المهم هنا أن الأجر المادي، من وجهة نظر أخرى، قد لا يُسقط الخلق، ولا الدين، ولا الثواب الأخروي، عند المؤمنين بالآخرة.

أما المثال الآخر الذي يختص بالسوق فهو مثال الفيلسوف كانط. فالتاجر الذكي يتصف بالاستقامة لأنه يريد الاحتفاظ بزبائنه، ولذلك فهو لا يغش في بضائعه، ويتقاضى السعر نفسه من الجميع، ويجرّص على ردّ الفكة محسوبة بدقة، بحيث إن طفلاً صغيراً يستطيع أن يشتري منه دون أن يخلّ التاجر معه بأمانته، بل يتعامل معه كأنه يتعامل مع شخص رشيد. لماذا؟ لأن هذا التاجر يعلم جيداً أن أي غش يرتكبه، ولو كان يسيراً، قد يفتضح أمره بعد ذلك، ومن ثم فإنه يخسر بعض الزبائن. وعلى المدى البعيد، قد يخسر من المال ما يزيد كثيراً على القروش التي كسبها بغير وجه حق. فهذا التاجر وإن كان يتصرف حسبما يملكه عليه الواجب، إلا أنه لا يتصرف بدافع الواجب، بل بدافع المصلحة، لأن من شأن القيمة الأخلاقية أن يكون هناك ترفع عن المصلحة الخاصة، كما يقول كانط. هنا أعلق بأن الذكي يؤثر الخلق، أما الغبي فهو جاهل، فإذا جمع إلى هذا سوء الخلق، كنا أمام كارثة، ولاسيما إذا زاد عدد الأغبياء في المجتمع على حد معين.

يقول المؤلف: ليس صحيحاً ما تروّج له جمعية حركة المنشآت في فرنسا MEDEF، ومركز المديرين الشبان CJD، عندما يسعيان إلى إقناعنا بأن المنشأة هي في خدمة زبائنها وعمالها، إذ لا يعقل أن يكون ما يزعمانه صحيحاً ما دامت المنشأة في خدمة مساهميها.

وفي حدود ما أعلم، ليس شائعاً، في بلد رأسمالي، السعي إلى إرضاء المساهم طلباً لإرضاء الزبون، بل من الواضح أن الشائع هو عكس ذلك تماماً. فمن أجل إرضاء المساهم يُبذل ما يُبذل لإرضاء الزبون، حتى لو باعوه، إذا كانت تلك متعته، منتجات ضارة، كالتبغ والكحول والبرامج التلفزيونية التي تبلى الذهن. ومن المؤكد أن المنشأة هي، جزئياً على الأقل، في خدمة عمالها، ولكن لأي سبب؟ لأن الوسيلة الوحيدة لإرضاء الزبون باستمرار، ومن ثم المساهم، هي طبعاً إرضاء العمال، ولو جزئياً. لكن لنكف عن إيهام الناس بأننا إزاء ثلوث مقدس جديد، تتساوى فيه الأقاليم الثلاثة. فمثل هذا الزعم غير صحيح، ولم يكن كذلك يوماً من الأيام، ولن يكون. ففي بلد رأسمالي: العمال هم في خدمة الزبائن، وهؤلاء هم في خدمة المساهمين، وهذا ما يسمى بالتجارة. وإذا كان الأمر لا يستهويكم، فلا تنفروا منه الآخرين.

وعندما تُظهرون لأكثر زبائنكم يساراً احتراماً يفوق بكثير ما تظهرونه للمنظف الذي يُعنى بنظافة مكاتبكم في الصباح، أو للمتسول على أبواب مخازنكم، فهذا من باب حسن الإدارة والتسويق، وليس من باب القيم الأخلاقية. يمكن أن يكون ذلك نابغاً من ميثاق داخلي للمنشأة، ولكنه بالتأكيد ليس قيمة أخلاقية منزهة عن الغرض. قد يكون قيمة تجارية، ولكنه ليس قيمة أخلاقية، لأن الأخلاق ليست للبيع.

ويعترض المؤلف على من يدعي احترام الزبون بدافع الأخلاق، ويقول: من أين لكم احترام الزبون؟ قرأت كبار الفلاسفة اليونانيين، وقرأت مونتاني Montaigne وسبينوزا وكانط، وقرأت الأناجيل، واطلعت على عدد من النصوص البوذية، ودققت في صفحات التوراة والقرآن... ولم أجد ذكراً لاحترام الزبون. هنا يلح القارئ أن المؤلف، باعتباره ملحدًا، فإنه يضع الفلسفة في مكان الكتب السماوية، كما يمكن التساؤل: من قال بوجوب الاكتفاء بالنصوص، ومنع القياس والاجتهاد؟!

يقول المؤلف: فإذا كانت أخلاقيات المنشأة مصدر ربح، فأين الأخلاق؟ هذا الأمر يتعلق بعلم الإدارة أو التسويق، ولا صلة له بالأخلاق ألبتة. ويميز المؤلف بين ما هو أخلاقي moral وما هو غير أخلاقي immoral وما هو غير ذي علاقة بالأخلاق amoral. ويرى

أن الاقتصاد هو من النوع الأخير، فلا هو أخلاقي ولا هو غير أخلاقي، بل هو غير ذي علاقة بالأخلاق.

لكن المؤلف في موضع آخر من الكتاب يقول: الاقتصاد ليس شخصاً حتى تكون له أخلاق، نحن الذين يتعين علينا أن نكون أخلاقيين، دون التوهم بأن الاقتصاد سيغدو أخلاقياً. إنني لم أقل على الإطلاق إنه لا مكان للأخلاق في المنشأة، لا بل لعلي قلت عكس ذلك تماماً. قلت إن للأخلاق مكانها في المنشأة، وهذا المكان هو تحديداً مكان الأفراد. فأن يعمد رب عمل إلى منح نفسه أجراً خيالياً يفوق الحد الأدنى للأجر. ممثي مرة، بينما يفرض بالمقابل سياسة أجور تقشفية، هذا أمر يثير صدمة أخلاقية. غير أن هذه المسؤولية تقع على عاتق رب العمل، وعلى المساهمين الذين يطلقون يده، لا على المنشأة أو النظام. فللأخلاق إذن مكانها المتسع في المنشأة، غير أنه ليس هو مكان المنشأة، بل هو مكان الأفراد الذين يعملون فيها أو يديرونها. فلا تتكلوا على منشآتكم، أو على السوق، لتكون هي الأخلاقية بالنيابة عنكم. ومع ذلك ينبغي عدم الإفراط في التوهم والزج بالأخلاق في كل شيء. فالأخلاق ليست هي كل شيء، فهناك أشياء نخطرها على أنفسنا وليست محظورة أخلاقياً، وهناك أشياء نفعلها وليست واجبة أخلاقياً. دعونا لا نتكل على الأخلاق ولا على الدولة ليكونا فعالين بالنيابة عن السوق، ودعونا لا نتكل على السوق ولا على الدولة ليكونا أخلاقيين بالنيابة عنا.

قد يمكن هنا التعليق على المؤلف بأن هذا التمييز بين المنشأة وأفرادها قد لا يستقيم، لأن من البدهي أن الأخلاق تختص بالأشخاص الطبيعيين، لا بالأشخاص المعنوية (المنشآت). وقد تضع المنشأة ميثاقاً للأخلاق يلتزم به كل الأفراد العاملين فيها. لكن قد يتبين مراد المؤلف بصورة أوضح لدى الكلام عن مزايا الكتاب.

**الأخلاق والاقتصاد:** يقول المؤلف: العلوم لا أخلاق لها، والتقنيات لا أخلاق لها، فكيف بالاقتصاد، وهو علم وتقنية؟ لا أخلاق في الحساب (في الحساب لا حساب للأخلاق)، لا أخلاق في الفيزياء، لا أخلاق في الأحوال الجوية، (ربما فات المؤلف أن يقول: لا أخلاق في الأخلاق!).

هب أنك ذات يوم كنت تشاهد نشرة الأحوال الجوية في التلفزيون، وكانت السماء تمطر منذ ستة أسابيع، فقال المذيع: غداً أيها المشاهدون سيكون الجو صافياً. فلو هطلت الأمطار غداً لكان الأمر لا أخلاقياً! إذا قال المذيع ذلك فإنك ستقول في سرّك: لا بد أن هذا المذيع قد فقد عقله! لأنك تعلم جيداً أن لا أخلاق في الأحوال الجوية. الأطفال وحدهم يحسبون أن المطر لطيف عندما يُنبت الثمار والخضار، وأنه لئيم عندما يُحدث الفيضانات ويحول دون لعبهم بالكرة.

هب الآن أن مدير إحدى المنشآت يرغب في دراسة جدوى لأحد المشاريع، فسأل أحد الخبراء عن تقلبات أسعار الكاكاو خلال السنوات العشر المقبلة، فأجابه الخبير: لا مشكلة إطلاقاً يا حضرة المدير، لا يمكن لأسعار الكاكاو إلا أن ترتفع ارتفاعاً ملموساً. فقال المدير: أهذا ما تراه، ولماذا؟ ما الذي يجعلك واثقاً مما تقول؟ أجاب الخبير: الأمر يسير، فالأسعار متدنية جداً منذ مدة طويلة، ولا يمكن أن تستمر على هذه الشاكلة، فهذا أمر غير أخلاقي! فأبلغه المدير على الفور قرار الاستغناء عن خدماته.

فلم الإصرار إذن على الأخلاق في الاقتصاد؟ نعم السوق تحتاج إلى ثقة، ولكن السوق نفسها تستبعد من يشتهرون بالاحتتيال، وتعاقب من يخون هذه الثقة. وهذه الثقة وهذا العقاب لا ينبعان من الأخلاق، بل ينبعان من السوق ذاتها، وهذا ما يُكسب السوق الفعالية والكفاءة. وليست الأخلاق هي التي تحدد الأسعار، بل قانون العرض والطلب، وليست الفضيلة هي التي توجد القيمة، بل العمل. وليس الواجب هو الذي ينظم الاقتصاد، بل السوق.

والبشر لا تحركهم الأخلاق، بل تحركهم مصالحهم، أو ما يحسبون أنها مصالحهم. وهم لا يقدّمون المصالح العامة على المصالح الخاصة، لأنهم أنانيون لا غيريون، وأصحاب أثر لا أصحاب إثارة. وهناك من يُثري دون أن يعمل، وهناك من يكّد في العمل ويبقى فقيراً. وأفضل وسيلة لكي تصبح ثرياً في بلد رأسمالي هو أن تكون ثرياً.

يقول آدم سميث: "نحن لا نتوقع أن نظفر بطعامنا بدافع الكرم من القضاة أو الخبازين، بل بدافع حرصهم على مصالحهم. فنحن بهذا لا نتوجه إلى ما هو إنساني فيهم،



بل نتوجه إلى أنانيتهم، ونحن لا نخطبهم بما لدينا من حاجات، بل بما ينتظرونه هم من مغام". أنا عندما أشتري رغيف خبز من خباز لماذا يبيعني الرغيف؟ لأنه يفضل امتلاك ٧٥ سنتيمًا على امتلاكه الرغيف، فكلفة الرغيف أقل بكثير. لماذا أشتريه منه؟ لأنني أفضل امتلاك رغيف خبز على امتلاك ٧٥ سنتيمًا. ولو عمدت إلى صنع الرغيف بنفسى لكلفني أكثر بكثير، ولن يكون بجودة رغيف الخباز. ولو اتكلت على سخاء الخباز لكي أحصل على الرغيف لقضيت جوعًا، ولو اتكل الخباز على سخائي لكي يحصل على المال لأفلس أ بما إفلاس. لكن لو اتكل كل منا على مصلحة الآخر لتمكنا من إنجاز صفقة ممتازة. فأنا أتصرف بدافع المصلحة، وهو يتصرف بدافع المصلحة، فمصلحتنا إذن واحدة. فالتجارة تكفيها الأنانية، وهذا ما يصنع قوتها. فأن تتاجر لا يعني مطلقًا أن تضحي بنفسك، بل العكس تمامًا. إنها طريقة لأن يكون الناس معًا، أو يقوموا بالأعمال معًا، وأن يتعاونوا لما فيه مصلحة الطرفين معًا، وإلا لما كانت تجارة، ولما كان زبائن. لا تزعم أنك تاجر بدافع الأريحية، ففي التجارة مصلحة، وهذا أمر حسن في ذاته، لا داعي للخجل منه. فلو اتكلت على سخاء الزبائن لقضيت جوعًا، ولو اتكلت على أريحية العمال قضيت أيضًا، لكن لو اتكلت على مصلحتهم لكانت لك فرصة نجاح حقيقية.

نعم الأريحية فضيلة أخلاقية، لكن بما أننا جميعًا أنانيون فلنحاول جميعًا أن نكون أنانيين بذكاء، بدل أن نكون أنانيين بغباء، بعضنا ضد البعض الآخر.

من القراءة الأولى والسريعة للكتاب، شعرت بأن المؤلف ضد الأخلاق بإطلاق، ولكني وجدته في موضع آخر يقول: الحاصل أن هذا النظام (الرأسمالي) أثبت قيمته وإمكاناته منذ ما يكفي من الزمن، بحيث إننا لم نعد بحاجة إلى اختلاق مبررات أخلاقية كاذبة لتبريره. ذلك أن الغرض من النظام الاقتصادي أيًا كان هو خلق الثروة، على أن يتم ذلك إذا أمكن بأقل كلفة اجتماعية وسياسية وبيئية. وعلى هذه الصعد الثلاثة، تفوقت الرأسمالية على الاشتراكية، إلى حد بعيد، على الرغم من سيئاتها، بل أحيانًا بفضل هذه السيئات. لذلك قد يكون الخطأ كامنًا في الاعتقاد بأن الثروة تكفي لصنع حضارة، أو حتى لإيجاد مجتمع مقبول إنسانيًا. ومن ثم فإننا نحتاج إلى القانون وإلى السياسة. وبما أن القانون والسياسة لا يكفيان

بدورهما، فإننا نحتاج أيضاً إلى الأخلاق والحب والروحانية. ولا يعقل أن نطالب الاقتصاد بأن يقوم مقام هذه الأمور كلها. إن الرأسمالية وجدت لكي تخلق الثروة، وهي تقوم بذلك على أكمل وجه، فلا حاجة إلى الكذب بشأنها، أفلا نقبلها؟ أن نقبلها هو عين العقل، ما دمنا لا نملك ما يمكن أن يحل محلها. غير أن هذا لا يعني، بحال من الأحوال، أن نعبدها. إن السعي لجعل الرأسمالية أخلاقاً هو أشبه بالسعي لجعل السوق ديانةً، والمنشأة وثناً. هذا ما ينبغي الحيلولة دونه، فلو غدت السوق ديناً لكانت أسوأ الأديان قاطبة، لكانت دين العجل المذهب، ولعل أتفه أشكال الطغيان هو طغيان الثروة.

لقد تجلت عبقرية الرأسمالية في أنها لم تطالب الأفراد، لكي تضمن نجاحها، إلا بأن يكونوا على ما هم عليه: كونوا أنانيين، اهتموا بمصلحتكم، بذكاء إذا أمكن، وكل شيء يسير نحو الأفضل في السوق. عليكم بالشراء: هذه العبارة هي أفضل ما يعبر عن روح الرأسمالية، وهي لا تحتاج أن تكون محببة، لكي تكون موجودة، أو ناجحة. وأفضل وسيلة لكي تصبح ثرياً، في بلد رأسمالي، هو أن تكون ثرياً. وخير وسيلة لكي يموت المرء ثرياً، في بلد رأسمالي، هي أن يولد ثرياً أيضاً. فإذا ولد أحدكم وفي مهبه مليار يورو، فلا بد أن يكون معتوهاً، أو يكون مستشاره المالي في غاية الغباء، إذا مات وفي نعشه، أو في وصيته، أقل من مليار يورو. المال يجلب المال، والثروة تولد الثروة. فلو ملك أحدكم مليون يورو، ذهباً أو نقداً، وخبأها في بيته، فهو ثري، ولكنه لا يعد رأسمالياً، بل هو أحمق، لأن ثروته لا تولد ثروة!

إن خطأ ماركس المحب والقائل، في آن معاً، يكمن في رغبته في تنصيب الأخلاق اقتصاداً، بالخلاص من استغلال الإنسان للإنسان، والخلاص من الاستلاب والبؤس والطبقات الاجتماعية، وحتى الدولة! ومنح كل فرد، مهما كانت موهبته أو مهنته، ما يسد حاجته: من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته، وليس: من كل حسب عمله.

نعم الرأسمالية تحتاج إلى أخلاق وإلى روح، ولكن من خارجها، وليس من داخلها. يقول المؤلف: إن الغرب ما زال يحتفظ بخصوم له، أما الرأسمالية فلم يعد لها خصوم، وحتى

لو بقي لها خصوم، إلا أن هؤلاء الخصوم ليس لديهم نموذج بديل مقنع يقدمونه ليحل محلها. إن الرأسمالية برغم عيوبها الكثيرة، وبرغم مظالمها التي لا تحصى، إلا أنها صارت تتمتع بما يشبه الاحتكار، لأنها فقدت خصمها التاريخي، الشيوعية، لكن لئن انتصرت الرأسمالية على الشيوعية، ما جدوى هذا الانتصار، إذا كنا لا ندري لماذا نعيش؟ إن الرأسمالية لا تطرح هذا السؤال على نفسها، وهذا ما يشكل بعض قوتها، فالرأسمالية لا تحتاج إلى معنى لكي تضمن حسن عملها، أما الأفراد فهم يحتاجون إليه، وأما الحضارات فإنها تحتاج إليه. هل مازال الغرب يمتلك ما يقدمه إلى العالم؟ هل لا زال يحتفظ بما يكفي من الإيمان بقيمه لكي يدافع عنها؟ أم إنه لعجزه عن مزاولتها بنفسه، لم يعد قادراً إلا على الإنتاج والاستهلاك، وإنجاز الأعمال والصفقات بانتظار الموت؟ المجتمعات تمتقت الفراغ، فيجب على مجتمعنا أن يبحث عن القيم والمثل والأخلاق، ولاسيما مع ظهور الجيل الأخلاقي فيه. إن المرء الذي يؤثر المال على الحب، ويضعه في مرتبة أسمى منه، فهو شخصية بائسة. وخير لنا أن نضع القيود والحدود على الرأسمالية من الخارج: القيود القانونية والسياسية والأخلاقية، من أن نخلم إلى ما لانهاية بالأفول العظيم أو باقتصاد أخلاقي.

**أشياء ليست برسم البيع:** قال ليونيل جوسبان: نعم لاقتصاد السوق، لا لاجتماع السوق. يقول المؤلف: لا مأخذ لي على اقتصاد السوق، بل إنني أؤيده، إذ لا يوجد إلى يومنا هذا ما هو أفضل منه لخلق الثروة، وهل من سبيل لمكافحة الفقر من دون خلق الثروة؟ غير أن للسوق حدها أيضاً، وهو حد صارم، فهي لا تصلح إلا للسلع، أي لما هو معروض للبيع. إن الإقرار بهذا الحد هو ما يميز الليبراليين Libéraux عن الليبراليين المتطرفين أو المغالين Ultralibéraux. فإذا كنتم تعتقدون أن كل شيء قابل للبيع والشراء فأنتم ليبراليون متطرفون: السوق كفيلة بكل شيء، وينبغي منع الدولة من أي تدخل في الاقتصاد، على نحو ما ذهب إليه فريدريك باستيا أو ميلتون فريدمان، واختزال هذا الدور إلى حده الأدنى: العدالة، الأمن، الدبلوماسية. أما إذا كنتم تعتقدون أن ثمة أشياء ليست برسم البيع: الحياة، الصحة، العدالة، الحرية، الكرامة، التربية، الحب، العالم... فلن يسعكم عندئذ أن تُخضعوا كل شيء لمنطق السوق: ينبغي التصدي لتسليع Marchandisation حياتنا كلها، سواء

على المستوى الفردي (وهذا دور الأخلاق والحب) أو على المستوى الاجتماعي (وهذا دور السياسة). الأخلاق والحب والسياسة ضرورية جميعاً. ولكن على مستوى المجتمع: السياسة هي الأكثر فعالية، إذ نحتاج إلى الدولة لتنظيم الجانب غير التجاري من التكافل، لصيانة ما هو غير قابل للبيع.

قلت إن الصحة ليست للبيع، ليست سلعة. قد يعترض أحدكم قائلاً: بلى إن الدواء سلعة، تباع وتشترى، وعلينا أن نستفيد من كفاءة السوق للحصول على أدوية فعالة. ولكن هذا لا يرر تحويل الصحة نفسها إلى سلعة، بل ينبغي إيجاد شيء ما بين سوق الدواء والحق في الرعاية الصحية، من شأنه أن يحمي هذه من احتياح تلك. هذا الشيء هو ما نسميه في فرنسا الضمان الصحي. وهذا يصح على مستوى العالم بأسره. فإذا عمدت منشآت الأدوية إلى حماية مصالحها هذا أمر ضروري في النسق الأول، وأمر مشروع في النسق الثاني، ولكن لا يسعنا أن نقبل، في النسق الثالث، أن يموت أطفال، في أفريقيا مثلاً، من مرض السيدا (الإيدز)، لأن المنشآت المذكورة لا تسمح بتصنيع أدوية رخيصة ماثلة. هنا من واجب السياسة الدولية التدخل على هذا الصعيد، لا لإلغاء السوق، التي ندين لها بوجود هذه الأدوية، بل للحد من تأثيراتها، من الخارج، عندما تكون غير مقبولة سياسياً وغير مقبولة أخلاقياً.

٢ - حوار مع المؤلف: وهذا ليس حوارياً معه أنا، بل هو حوار مع الذين حضروا محاضراته.

أنا مدير منشأة أخلق فرص عمل فهل ما أفعله يعدّ أخلاقياً؟ لا أجده أخلاقياً، فدافعك ليس محبة الإنسانية، ولا خدمة العاطلين عن العمل، دافعك هو الربح. ولو كنت توفر فرص عمل لأسباب أخلاقية لوجب عليك أن تواصل خلق هذه الفرص حتى لو جاوزت حاجة منشأتك. ولو فعلت ذلك لما استمرت المنشأة لوقت طويل، بل قد تحتاج إلى صرف العمال للحفاظ على الربح. أفلا تبدو عندئذ أنك غير أخلاقي؟ أنت رئيس منشأة، لا رئيس جمعية خيرية، ولا مأخذ عليك في ذلك، فنحن نحتاج إلى المنشآت المنتجة أكثر مما نحتاج إلى الجمعيات الخيرية، حتى لو كانت أعمال هذه الجمعيات أعمالاً رائعة. فالعمل الخيري يُعنى بالفقراء، أما المنشأة فإنها تهدف إلى خلق الثروة، ومن منا لا يفضل الثروة على الفقر؟ نعم العمل الخيري يحظى بقدر كبير من الاستحسان الأخلاقي، لكن المنشأة تبقى إلى

حد بعيد هي الأهم اقتصادياً واجتماعياً. من منا لا يضع الأب ييار في مرتبة أسمى من مرتبة أبرع أرباب الأعمال وأكثرهم موهبة؟ لكن من منا أيضاً لا يفضل أن يكسب قوته من عمله في منشأة، بدل أن يبقى عالمة على جمعية خيرية؟

قال لي رئيس منشأة: لقد خفضت الحكومة أعباء الرسوم المترتبة على المنشآت، من أجل إيجاد فرص عمل جديدة. لكنني قد أخفض الأسعار، ولا أشغل المزيد من العمال، لكي أظفر بمخصص أكبر من السوق. فإذا تطلب ذلك المزيد من العمال فسأفعل ذلك عندئذ بكل سرور. أما أن يُطلب مني تشغيل عمال حتى لو أضر هذا بمصلحة منشأتي، فهذا لن أقبله على الإطلاق! يعلق المؤلف هنا قائلاً: قد يبدو هذا الكلام تهكمياً بعض الشيء، لكن النزعة التهكمية ليست سوى الحقيقة العارية، عندما لا تتخفى وراء الأخلاق.

**الغرض من المنشأة ليس هو الربح، بل خلق الثروة التي يستفيد منها الجميع:** هذا تلاعب بالألفاظ! خلق الثروة: نعم، لكن لمن؟ لمن يمتلكون المنشأة. الجميع يستفيدون: نعم، ولكن بمقادير متفاوتة جداً. فالذين يملكون يُثرون بصورة أسرع ممن يعملون. وليس هذا مأخذاً على النظام، بل هو منطق النظام، وهو مشروع من الوجهة القانونية، وكفؤ من الوجهة الاقتصادية. أفليس الربح هو مكافأة الابتكار والمخاطرة، كما قال شومبيتر؟

**هل الغرض من المنشأة هو تحقيق الربح فقط؟** الربح غاية من غايات المنشأة، بل غالباً هو الغاية الأبرز، لكنها ليست هي الغاية الوحيدة بالضرورة. فقد تكون غاية المساهم أيضاً ديمومة المنشأة، كما هي الحال في الرأسمالية العائلية (المنشآت العائلية). وقد تكون غاية المنشأة أيضاً تحصيل السلطة والنفوذ، كما في بعض الشركات العاملة في مجال الاتصالات. وقد تكون غاية المنشأة حب الاستقلالية أو حب المخاطرة (مقارنةً بالعمل المأجور). وقد تكون غاية المنشأة أيضاً العمل الخيري والإنساني، وهي حالة نادرة، لكنها موجودة بفضل وجود بعض أهل الخير. غير أن هذا كله لا يعفي المنشأة من السعي إلى الربح، وإلا لن يُكتب لها البقاء. نعم قد لا يكون تحقيق الربح هو الغاية الوحيدة، ولا الغاية الأولى، لكن لا بد أن يكون غاية أساسية.

أنت تقول إن الرأسمالية ليست أخلاقية، فهل الاشتراكية أخلاقية؟ أجل الاشتراكية بحسب التصور الذي وضعه ماركس كانت أخلاقية، وهذا ما حدا بخلفائه إلى الفشل واللاأخلاقية. وهنا أتحدث عن الاشتراكية بالمعنى الماركسي، وهي مبنية على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، والتخطيط من قبل الدولة. وما يجعلها أخلاقية هو أن الثروة فيها جماعية، ويمكن أن تديرها الدولة من حيث المبدأ، لتضعها في خدمة مجموع الشعب، بدءاً بالأشد فقراً، وليس على غرار الرأسمالية، في خدمة الأكثر ثراءً في المقام الأول. ولكن لأن الرأسمالية لا صلة لها بالأخلاق amoral فإنها تعمل جيداً، ولا يحول ذلك دون الخطأ والشطط، لأنها تقوم على الأنانية (خلاف الإيثارة)، فلا عجب أن تعمل إذن بأقصى طاقتها! ولأن الاشتراكية تود أن تكون أخلاقية فهي لا تعمل، أو تعمل على نحو سيئ، أو لا تستطيع أن تعمل لأن الأخلاق عاجزة على مستوى المجتمع، إلا من خلال البيروقراطية والرقابة البوليسية والقسر والإرهاب.

**لَمْ نتحدث عن المساواة:** إن كنت تقصد المساواة بين البشر في الحقوق والكرامة فهذه قيمة أخلاقية جوهرية، يسعى إليها على وجه التقريب كل من السياسة والقانون في بلادنا، ولكن ما زلنا بعيدين عن بلوغ الغاية. وإن كنت تقصد المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أرجحه، فهذا أمر تستبعده الرأسمالية التي تريد أن تكون الثروة عامل إثراء، وأن يكون العمل مصدراً لعدم المساواة، ذلك لأن تحصيل الثروة إن لم يكن في متناول أحد، فلم العمل والكد لتجاوز الحد الأدنى المطلوب؟ لم السعي للتفوق إذا كان التفوق على الآخرين غير متاح؟ بدافع الحب، بدافع الأريحية، بدافع الإحساس بالمسؤولية؟ لنكف عن التوهم. إن مجتمعاً يقوم على المساواة المطلقة ليس مجتمعاً قادراً على البقاء، بل يتحول إلى مجتمع فقراء، لأنه يثبط الطاقات، ويضعف الرغبة في المخاطرة والإبداع، أو ينحرف منحازاً إلى أصحاب الامتيازات من المسنين المعتلين والفاستدين الذين يموهون الإخفاقات. الإنسان اليساري يناضل من أجل المساواة والعدالة، والإنسان اليميني يكتفي بالكرامة والمساواة أمام القانون، و يناضل من أجل الحرية والكفاءة والأجر العادل لأصحاب المهارات، فالتفاوت أجدى من حيث الأداء.

**هل أنت يميني أم يساري؟ لا أثق بجدوى هذا التصنيف، ولا أريد لمؤلفاتي أن تخاطب نصف البشرية فقط. ولم أسأل نفسي يوماً ما إذا كان الفلاسفة الذين أحبهم هم من اليمين أم من اليسار؟ وقد وصفني بعض محازبي اليسار أو اليسار المتطرف، على سبيل الازدراء، بأنني اشتراكي ليبرالي. لم لا؟ نعم لحرية السوق لأنها أكثر كفاءة، ونعم لسعي الدولة للتعويض عما تخلفه هذه الحرية من آثار ظالمة. فالليبرالية لا تعني غياب الضوابط ولا غياب الدولة. والسوق تحتاج إلى ضوابط غير تجارية، كي لا نكون أمام اقتصاد مافيو. ويجب أن يتخلى اليسار عن الغلو في النزعة الحكومية، ويجب أن يتخلى اليمين عن الغلو في الليبرالية، دون أن يتخلى كل منهما عن أوجه الاختلاف بينهما. فاليسار هو الذي ناضل من أجل الانتخابات العامة والحريات النقابية والعلمانية والضرائب على الدخل والعطل المدفوعة الأجر. واليمين هو الذي منح المرأة حق الاقتراع وغير ذلك. والصراع بين اليمين واليسار ليس صراعاً بين الخير والشر، ولا بين الحق والباطل، بل هو صراع سياسي، والديمقراطية تحتاج إلى قطبين. ولا بأس في أن أعرف نفسي بأنني ليبرالي يساري النزعة. والليبراليون اليساريون يقرّون بإخفاق الماركسية، من دون التخلي مع ذلك عن السعي إلى إحقاق العدالة والحرية. ما عدت أدري إذا كان صاحب هذه العبارة هو جورج أورويل أو برناردشو: "من لا يكون شيوعياً وهو في العشرين من عمره يكون إنساناً بلا قلب، ومن يقيم على الشيوعية وهو في الأربعين يكون إنساناً بلا عقل". ومع أن هذه العبارة أشبه بالدعابة، إلا أنني لم أكن هذا ولا ذلك. إنني لا أؤمن كثيراً بالأريحية في السياسة ولا في الاقتصاد، فالأثرياء إما أنهم لا يعطون الفقراء، أو يعطونهم الفتات. فينبغي أن ينظم الفقراء صفوفهم، وأن يدافعوا عن أنفسهم، وأن يسعوا إلى تحويل المجتمع، دون أن يفقدوا الفطنة. ولو ذهبنا بالفكرة إلى أبعد حدودها لربما تمكنا من زعزعة بعض الأفكار الجامدة والخطرة.**

**هل العمل عبء يجب التخفيف منه بأي ثمن؟ البعض يصور العمل على أنه عبء ينبغي التخفيف منه، والبعض الآخر يصور العمل على أنه كعكة ينبغي اقتسامها. عبء أم كعكة؟ لا هذا ولا ذلك، أحياناً يكون العمل الأمرين معاً. العمل ضرورة، لكن ما أجد صعوبة في فهمه: العمل قيمة. هل القيمة بمعنى سعر السوق، أم بمعنى القيمة الأخلاقية أو**

الروحانية؟ القيمة بهذا المعنى هي ما لا ثمن له، والحال أن كل عمل له ثمن. ما هو سعر كفي تحب؟ هذا ليس حباً، بل بغاء. لكفي تكون منصفاً، أينبغي أن تتلقى أجراً؟ هذا فساد، لا عدل. بالمقابل، لكفي تعمل تطلب شيئاً لقاء عملك (أجراً، ربحاً)، وأنت مُحق فيما تطلب. الحب والعدل قيمتان أخلاقيتان، ليستا للبيع، أما العمل فهو برسم البيع، ما يعني أنه ليس قيمة أخلاقية.

لذلك ينبغي أن يكون للعمل معنى. أي معنى؟ كسب الرزق، وأيضاً تفتح الشخصية، المشاركة، المسؤولية... الذين يعملون تطوعاً بلا مقابل هذه هي حالهم. العمل ليس غاية، بل وسيلة. وهذا ما يجعله ضرورياً، ومهماً. وإذا كان العمل وسيلة، فإنه كلما عملنا أقل كان أفضل لنا، ما دمننا نحصل على النتيجة نفسها. لكن إياكم والتضحية بالجوهري من أجل ما هو مهم، أو غاية في الأهمية. قالت لي إحدى المرضات: لم أصادف أبداً شخصاً على فراش الموت، ندم لأنه لم يعمل ساعة واحدة أكثر مما عمل، لكنني صادفت الكثيرين ممن ندموا لأنهم لم يقضوا ساعة إضافية مع أحبائهم!

دعونا لا نمتدح الكسل هنا، العمل ليس قيمة أخلاقية، لكن العمل المتقن قيمة أخلاقية بالتأكيد.

**حدود النمو:** النمو الاقتصادي نمو لامتناهٍ في المبدأ، إذ يسعنا على المستوى النظري دائماً أن نضيف ثروة إلى الثروة، لكن هذا النمو بدأ يصطدم أكثر فأكثر بالحدود الصارمة لعلم البيئة. أنتم تعلمون أن هاتين الكلمتين: Economie (اقتصاد) و Ecologie (بيئة) مشتقتان من جذر لغوي واحد: oikos باليونانية، وهو المنزل. ومنزلنا اليوم هو العالم، والاقتصاد هو تديره الفعال، وعلم البيئة هو تديره المستدام. وهنا المشكلة بالضبط، ذلك أن فعالية النمو الاقتصادي، المذهلة منذ ما يقارب قرنين من الزمان، هي التي تهدد اليوم هذه الديمومة. فلو عاش ستة مليارات من البشر كما يعيش الغربيون، بمعدل مماثل لاستهلاك المياه العذبة، والبروتينات الحيوانية، والطاقة غير القابلة للتجديد، فإن هذا الكوكب لن يصمد لأكثر من عشر سنوات أخرى. يقول لي بعض الخبراء: إنه في غضون ثلاثين عاماً لن يعود هناك نפט، وستغدو المياه العذبة سلعة شحيحة. السؤال: ماذا نفعل؟ هذا سؤال سياسي،



كما أنه أخلاقي وفلسفي، والاقتصاد لا يمتلك إجابة، إذن علينا نحن أن نجيب. هذا ما نسميه أخلاقاً على مستوى الأفراد، وسياسة على مستوى الشعوب. كلتاها ضرورية، لكن بما أن الأمر يتعلق بمشكلات الكوكب بأسره، فيإيماني بالسياسة أشد.

**هل الصلاة تنبت الزرع؟** خذوا مثلاً الاقتصاد الرهباني (التقشفي) في العصر الوسيط، أحياناً كان الرهبان أنفسهم هم الذين يصلون وهم الذين يزرعون، وأحياناً أخرى، كانوا فريقين: فريقاً يصلي، وفريقاً يزرع. غير أن ذوي النظرة الثاقبة من الرهبان كانوا يدركون جيداً أن الصلاة لا تنبت الزرع، كما لا تضمن الزراعة. ينبغي إذن أن تعطي الصلاة وأن تعطي العمل ما يتطلبه كل منهما من وقت، من دون خلط بينهما، ومن دون اعتقاد أن أحدهما يمكن أن يقوم مقام الآخر. فالالتكال على الصلاة لإنبات الزرع لا يكون إلا من قبيل النزوع الملائكي، والاعتماد على العمل للارتقاء الروحي لا يكون إلا من باب البربرية.

وهذا يصح في البلدان الغربية، كما يصح في البلدان الأخرى، كالبلدان الإسلامية. تخيلوا أنني تلقيت دعوة من إيران، لإلقاء محاضرة حول الصلة بين الأخلاق والاقتصاد. لو حدث هذا لألقيت المحاضرة نفسها التي ألقيتها عليكم هذا اليوم، ولشقّ على الحضور أكثر مما شقّ عليكم قبلها، بل فهمها. فقد يعترض أحدهم قائلاً: إن الله هو الذي يشاء على كل صعيد، فالاقتصاد والسياسة والأخلاق كلها خاضعة لمشيئته. عندئذ أجيبه: حسناً، لكن لم أنشأتم إذن منظمة البلدان المصدرة للنفط OPEC؟ لو أن الله هو من يحدد أسعار النفط لكانت الصلاة أكثر جدوى من المنظمة. ويعلم المسلمون جيداً أن أسعار النفط ناجمة عن قوانين السوق. وفي هذه السوق، تسعى المنظمة للتأثير.

تعليقي هنا أن اتخاذ الأسباب مطلوب، عندنا نحن المسلمين، والمشيئة الإلهية قائمة بكل حال.

**المضاربة في البورصة هل هي أخلاقية؟** البعض يستثمر على المدى الطويل، والبعض يقوم بعمليات بيع وشراء شبه يومية. في نهاية المطاف، كل هذا ليس سوى مضاربات على ارتفاع أو انخفاض هذه الأسهم أو تلك. والواضح أن المضاربة لا علاقة لها بالأخلاق amoral، فلماذا ترى أنها لأخلاقية immoral؟ إنها استثمار كسواه، والفرق أن فيها مخاطرة ورجحاً أكثر من معظم الاستثمارات الأخرى. السؤال المهم هو ما إذا كانت البورصة

مفيدة للاقتصاد. ولهذا يجب عليكم التوجه بالسؤال إلى الخبراء. لكن في حدود علمي لم أسمع يوماً أن أحداً طالب بإلغاء البورصة. عندما ترتفع الأسهم في البورصة يندد البعض بمن يُثرون وهم نيام. وعندما تنخفض يحتج البعض، من هؤلاء أو غيرهم، على المليارات التي تبذرت كالدخان، ويوجهون اللوم إلى الرأسمالية التي لا تحسن الأداء والتي هي غير رشيدة ومدمرة. ماذا يريدون؟ أن ترتفع الأسهم بنسبة ٢-٤٪ سنوياً؟ هذا ضرب من الاستثمار موجود، في غير البورصة، في دفتر التوفير فئة (أ).

دعوا الهزل جانباً، إن وظيفة البورصة هي تجميع رؤوس الأموال، وكل اقتصاد رأسمالي يحتاج إلى البورصة. لكن هذا لا يحول دون كونها مسرحاً لتبديد الأموال والحيوية غير الرشيدة للأسواق، وأزمات الهبوط الحاد والمفاجئ، والتقلبات الحادة للأسعار، وأحياناً جرائم الخبراء والفضائح. كما لا يحول دون ما هو أسوأ، وهو الضغوط الهائلة التي تتعرض لها المنشآت، وتكون لها آثار مدمرة اجتماعياً، وغير مبررة اقتصادياً. أجل كل هذا نجد في البورصة، ولكن إذا ألغيت البورصة فأين نجد رؤوس الأموال الضرورية للاستثمار وتحقيق النمو؟

غالباً ما توصف البورصة بأنها غير رشيدة، وهذا خطأ شائع. ففي البورصة كما في أي مكان آخر، كل الأمور عقلانية، دون أن يعني هذا أنها معقولة. فالأمور النفسية والشائعات ونوبات الذعر والفرع ليست أقل عقلانية من سواها. جل ما في الأمر أنه قد يصعب أحياناً توقعها والتحكم بها. فالبورصة هي أشبه بالأحوال الجوية، كل شيء فيها عقلائي، ولا شيء فيها يمكن توقعه، إلا على المدى القصير جداً، وكل شيء فيها قابل للتفسير، ولكن بعد فوات الأوان. وهذا ما يجعل الأمر مثيراً للاهتمام، ومحفوفاً بالمخاطر. إنها نظام فوضوي، بالمعنى الذي يقصده الفيزيائيون، غير أن فوضاها النظامية لا تلغي فعاليتها.

**ماذا عن صناديق المعاشات؟** هذه المشكلة لا تعينني هنا، ومع ذلك يدهشني أن يجعل منها البعض ضرباً من الحرام، فالمسألة مسألة كفاءة وليست مسألة لاهوت. فإذا كانت صناديق المعاشات تعيننا على متطلبات التقاعد، فلم لا؟ وإذا كانت تستطيع الإسهام في الحد من استهلاك منشآتنا من قبل رؤوس الأموال الأنغلو سكسونية، كما يحدث اليوم أكثر فأكثر، فلم لا؟ هل نقدر على ذلك؟ لست أنا من يقرر هذا الأمر، أسألوا الخبراء.

إذا كان صحيحاً أنه لم يعد هناك بديل للرأسمالية، فهل يعني هذا أننا بلغنا نهاية التاريخ، حسب فوكوياما؟ لا أؤمن بأن للتاريخ نهاية، ولا أحد يعلم في أي عالم سوف يعيش أحفاد أحفادنا: في ديمقراطية أم في ديكتاتورية؟ في وفرة أم في تقشف؟ في بلد مستقل أم تابع؟ في سلام أم في حرب؟ في اقتصاد رأسمالي أم جماعي أم اقتصاد آخر؟ إن الاعتقاد بأننا بلغنا نهاية التاريخ هو من قبيل طمأنة النفس، أو من قبيل التغافل دون خوف.

إذا وجد الحب هل نحتاج إلى الأخلاق؟ إذا كفت امرأتك عن حبك، فما جدوى أن تقول لها: يجب أن تحبيني؟ الحب لا يتعلق بالإرادة. لو كانت هناك أم شابة ترضع وليدها، فسألها سائل: لم ترضعين طفلك؟ فأجابت: أنا أرضعه لأسباب أخلاقية، أولأن هذا واجب عليّ. لاشك أنك ستقول في سرّك: بنست الأم وبئس الطفل! فالأم ترضع طفلها بدافع الحب. وإذا وجد الحب لم تعد هناك حاجة للأخلاق، لأن الحب يكفي، وهو خير من الأخلاق. ونحن لا نحتاج إلى الأخلاق إلا إذا غاب الحب. ولهذا نحن في أمس الحاجة إلى الأخلاق، لأن الحب غائب في معظم الأحيان. وعندما نعطي بدافع الحب لا يكون عطاؤنا سخاءً، بل هو حب. فالسخاء هو أن تعطي من لا تحبهم، كأن تعطي طعاماً إلى جائع، أو مالاً إلى بائس. وإذا كنت لا تقوى على السخاء فاحترم على الأقل ملكية سواك. وإذا كنت عاجزاً عن احترام الغير، فتظاهر بذلك على الأقل. قل له: عفواً، إذا صدمته، قل له: إذا سمحت، عندما تطلب منه شيئاً، قل له: شكراً، إذا أعطاك. إن الحب خير من الأخلاق، والأخلاق خير من القانون. غير أن الأخلاق ضرورية أكثر من الحب، والقانون أكثر واقعية من الأخلاق.

#### مزايا الكتاب:

١ - كثيراً ما يدعي الناس أن هذا العمل صادر عن أخلاق ولا يكون كذلك، بل يكون صادراً عن مصلحة. وكثيراً ما يدعي بعضهم أن هذا العمل أخلاقي يخدم هذه الفئة، والحق أنه يخدم فئة أخرى غيرها. ومن ثم لا يجب الخلط بين الأخلاق والمصالح، كما لا يجب الخلط بين مصالح فئة ومصالح فئة أخرى.

لكن أقول هنا تعليقاً على المؤلف أن المصلحة قد تتفق مع الخلق، ولاسيما إذا كانت المصلحة ممتدة إلى المصلحة الأخروية. وكذلك قد يكون العمل محققاً لمصالح أكثر من فئة، ولكن قد تكون هذه الفئة مصالح أصلية، ومصالح الفئة الأخرى مصالح تابعة.

٢- ينكر المؤلف محاولة من يريد صبغ النظام الرأسمالي بأنه نظام أخلاقي، فالاقتصاد عنده لا يوصف بأنه أخلاقي أو لا أخلاقي، بل يوصف بأنه لا صلة له بالأخلاق. وربما يفعلون ذلك لأجل معارضة النظام الاشتراكي، لكي يظهر النظام الرأسمالي بأنه نظام أخلاقي مثله. فلو قال أحد (وهو ما قاله فعلاً اقتصادي بارز): إن سعر الكاكاو سعر منخفض منذ أمد بعيد، وهو أدنى مما تقتضيه اللياقة أو الأخلاق! لقلنا: هذا خلط بين الأخلاق والاقتصاد، ولا محل لهذه الأخلاق المزعومة في علم الاقتصاد. فالأخلاق أو اللياقة لا تنتمي إلى نسق علم الاقتصاد، بل تنتمي إلى نسق آخر يقع خارج علم الاقتصاد. وقد ميز المؤلف بين أربعة أنساق: النسق العلمي التقني، والنسق القانوني السياسي، والنسق الأخلاقي، ونسق الحب (حب الحقيقة، حب الحرية، حب الإنسانية). والنسق القانوني يحدّ النسق العلمي، والنسق الأخلاقي يحدّ النسق العلمي، كما يحدّ النسق القانوني، لكن نسق الحب لا يحدّ نسق الأخلاق، بل يكمله. ويضيف المؤلف بالنسبة للمؤمنين نسقاً خامساً، هو النسق الإلهي، لكي يتوّج كل ما سبقه ويضمن تماسكه. ونسق الحب هو النسق الذي سماه المؤلف نسق الـ *Ethique* تمييزاً له عن نسق الـ *Moral*، مع أن اللفظين بالفرنسية باعترافه هما بمعنى واحد. واصطلاح من عنده بأن الأول هو كل ما نفعله بدافع الحب، والآخر هو كل ما نفعله بدافع الواجب.

٣- خطأ النظام الاشتراكي أن أصحابه جعلوا الأخلاق فيه من داخله، وهذا أمر غير مقبول، لا من حيث الكفاءة، ولا من حيث الأخلاق.

٤- القول بأن النظام الرأسمالي لا صلة له بالأخلاق، لا يعني انتفاء الأخلاق في المجتمع، فالأخلاق لا بد منها، ولكن بشرط أن تكون من خارج الاقتصاد، وليس من داخله. فالجمع بين الأخلاق والاقتصاد مطلوب، ولكن الخلط (المزج) بينهما مرفوض، وإن كان كل منهما ضرورياً، ذلك أن الخلط من شأنه أن يفسد ما هو جوهري في كل منهما. ونحن نحتاج إليهما معاً، كما نحتاج إلى الفرق بينهما.

إني أؤيد المؤلف فيما قاله، وقد سبق لي أن قلت، قبل أن أطلع على كتابه بعدة أعوام، بأن علم الاقتصاد هو علم الأثرة، لا علم الإيثار، كما يصور لنا الكثير من الباحثين المسلمين. وهذا الذي يذهبون إليه إنما يقضي على الاقتصاد والأخلاق معاً، لأنه يؤدي إلى الفشل، كما فشل النظام الاشتراكي.

يقول المؤلف: "إذا أردنا أن يكون هناك أخلاق في المجتمع الرأسمالي، والحال أن هذه الأخلاق موجودة فيه، فإن هذه الأخلاق لا يمكن أن تأتي، في المجتمع الرأسمالي وفي أي مجتمع آخر، إلا من مصدر آخر غير مصدر الاقتصاد نفسه. فلا يركن أحد منكم إلى أن السوق ستكون ذات خلق بالنيابة عنه".

٥- لا بقاء لأي مجتمع بدون حضارة، ولا بقاء للحضارة من دون رابط ديني أو أخلاقي. والمجتمع الغربي بات عاجزاً عن الاتحاد أو الترابط في أي شيء. لم يعد بوسع أفرادها إلا التشرنق (النزعة الفردية). نعم النزعة الفردية لا تضع المجتمع موضع الشك، لأنها تتمشى مع الرأسمالية، بل هي تعبير عنها، وهي تولد مستهلكين من أحسن طراز، وما دام الناس يسعون إلى الرفاه، فإن ولادة المستهلكين الجيدين تتطلب منتجين أكفاء. ولهذا فإن مجتمعنا ليس مهتداً، من حيث هو نظام اقتصادي، فهو قادر على البقاء، على الأقل لبعض الوقت. ولكنه مهتد من حيث فشله في إيجاد رابط بين الناس، أو معنى للحياة. قد يبقى المجتمع، ولكن الحضارة قد تزول، ولا مجتمع بدون حضارة، ونادراً ما أفلح مجتمع في البقاء طويلاً بعد أفول حضارته. ومبعث القلق هو موت الروح، أي زوال كل حياة روحية جديرة بهذا الاسم في الغرب على الأقل. فبعد خلو الكنائس من روادها، لا نملك إلا أن نحتشد صباح كل أحد في أروقة المنشآت الكبرى (السوبر ماركت، والهايبر ماركت، والمول Mall). ومن الخطأ الكبير أن نبتهج لذلك، فالمنشآت الكبرى لا تستطيع أن تحل محل الكنائس، وإن مجتمعاً ليس لديه ما يقدمه إلا مراكز التسوق الكبرى، وخاصة إلى شبابه، هو على الأرجح مجتمع يرى المستقبل وراءه.

ولو تفحصنا كلمة "دين" Religion لوجدنا أن جذرها اللاتيني Religio يجد مصدره في الفعل religare، بمعنى "ربط". وهكذا فإن الدين هو ما يربط، أو ما يوجد الرابط. فالدين يربط البشر فيما بينهم، من خلال ربطهم جميعاً بالله.

قد يتعجب السامع أو القارئ أن يصدر هذا الكلام عن فيلسوف يقول عن نفسه بأنه ملحد، إذا كان ذلك كذلك فإن الملحد إذا كان بلا دين، فإنه لا يشترط أن يكون بلا أخلاق. ولكن الأخلاق التي يبحث عنها المؤلف تتجاوز الأخلاق الموافقة للمصالح، لتصل إلى الأخلاق التي لا تقتزن بأي مصلحة شخصية، وعندئذ يمكن أن نتساءل: هل يمكن أن تكون هناك أخلاق بلا دين؟ نعم في حدود المصلحة والعقل. لكن الدين يقدم الحافز للجميع، وهو الآخرة ذات الثواب والعقاب، فماذا عسى أن تقدم الأخلاق وحدها بلا دين؟ لا أظن أنها ستقدم الكثير.

**كلمة مختصرة حول الترجمة:** الترجمة عموماً جيدة وواضحة ومفهومة. لكني في بعض المواضع تمنت على المترجم لو أنه وضع في آخر الكتاب قائمة مصطلحات، ولا سيما المصطلحات التي قد يختلف المترجمون في ترجمتها. فمن النادر أن يتطابق تكوين المترجم مع تكوين المؤلف تطابقاً كاملاً. فالكتاب فيه فلسفة وأخلاق وسياسة واقتصاد. وقد لا تتوافر للمترجم الكفاءة الواحدة في كل هذه الجوانب. ولهذا فإن قائمة المصطلحات تعين القارئ، ولا سيما الذي يعرف الفرنسية، على مراقبة عمل المترجم، أو الاختلاف معه في بعض المصطلحات. لكن المترجم ذكر في المتن أحياناً بعض الألفاظ أو الأعلام بالفرنسية، وهذا ما خفف من الأمر ولو قليلاً.

هناك بعض الأخطاء، منها قوله ص ٥٦ س ١٦: "هذا أسلوبه، يقول روسو، في أن يكون حرّاً". والصحيح أن يقول: "كما يقول روسو"، أو: "يقول روسو: هذا أسلوبه في أن يكون حرّاً". وهذا الخطأ متكرر في الكتاب، وهو محاكاة حرفية للأسلوب الفرنسي في التعبير. وقوله ص ١٠٢ س ١١: "استقلالها عن بعضها البعض"، والصواب: "بعضها عن بعض" (تكرر ص ١٠٧ س ٧).

وكان يحسن استخدام نسق الحب بدلاً من نسق الأخلاقيات، وعدم مجازاة المؤلف في ذلك، للتمييز بينه وبين نسق الأخلاق، إذ لا فرق في اللغة العربية، ولا الفرنسية كما اعترف المؤلف، بين الأخلاق والأخلاقيات. وكان يجب أيضاً استخدام عبارة "لا صلة له بالأخلاق"، أو محايد أخلاقياً، لترجمة amoral. فالمترجم ترجمها بعبارة "غير أخلاقي"،

وترجم immoral لا أخلاقي! فأبي فرق بين "لا أخلاقي" و "غير أخلاقي"!

وترجم كلمة amortissement استيفاء، والصواب: اهتلاك (ص ١٥٦). واستخدم عبارة "الاقتصاد الجمعي" والأفضل: "الاقتصاد الكلي"، وعبارة "الاقتصاد الفردي"، والصحيح: "الاقتصاد الجزئي" (ص ٧١).

على كل حال، تبقى الأخطاء المطبعية واللغوية (همزات الوصل والقطع وهمزة إن وغيرها) في حدود الهامش المقبول. لكن كان من المناسب أخيراً أن تكون هناك كلمة عن المؤلف، وكلمة أخرى عن المترجم، لكي تكتمل صناعة الترجمة.

**ختام المحاضرة:** زميله في قسم الاقتصاد بإحدى الجامعات توجه إلى إحدى الطالبات قائلاً لها: أنت مربية ماشية تغالين ظروف العيش، وجيرانك يعيشون مثلك، لكن أحد هؤلاء الجيران عمد إلى زراعة البطاطا، وبعد مضي ستة أشهر فقط، لاحظت أنه صار يقود سيارة فخمة، ويجري ترميمات على منزله، وينشئ حوض سباحة في حديقته... ماذا تفعلين؟ توقعنا أن تكون الإجابة: أزرع البطاطا بدوري، لكنها قالت: أعاند وأبقى على حالي! لماذا؟ لأن الأمور تبقى على حالها: هناك من يمتلك الكثير، وهناك من لا يمتلك إلا الكفاف! يعلق المؤلف: نعم هناك دائماً فرصة للعناد وإبداء الغيظ والاحتجاج، وأحياناً يكون مثل هذا التصرف مشروعاً، وقد يكون ضرورياً، لكنه في نهاية المطاف غير كاف، على الأقل بالنسبة للجميع. قبل توزيع الثروة، يتعين أولاً إنتاجها. وأن تسهر الدولة على العدالة والحرية وحماية الضعفاء هذا أمر من صلب وظيفتها. غير أن هذا لا يعني الأفراد بأي حال من الأحوال من بذل أفضل ما يستطيعون في الجوانب المترتبة عليهم. دعونا لا نتكل على الدولة في حل جميع مشكلاتنا، خاصة وأن موارد الدولة محدودة أيضاً، وأن الدين العام ارتفع في بلادنا إلى الضعف تقريباً بين عامين ١٩٩٥ و ٢٠٠٣م، ويشروننا بأنه سيتجاوز مليار يورو في العام ٢٠٠٤م، أي ما يعني ٤٠ ألف يورو لكل عامل فرنسي! تركة ثقيلة على أولادنا، ليس في وسعنا أن نورثهم المزيد منها، وإلا كانت أنانية من قبلنا، ولم تكن تكافلاً عبر الأجيال.

دعونا لا نثبت زعم فريدريك باستيا الذي لم يكن يرى في الدولة إلا "خرافة اجتماعية

عظيمة، يحاول كل منا من خلالها أن يجيب على حساب الآخرين جميعاً! إن مصير الأمة منوط بالمواطنين، الذين هم المسؤولون في المقام الأول، مع قاداتهم الذين انتخبوهم.

أعترف ختاماً بأن الفكر الذي اقترحت عليه لا ينطوي على أجوبة شافية. فقد كنا نفضل جميعاً أن يكون الاقتصاد أخلاقياً، وأن تكون الأخلاق ذات منفعة. فهذا أقرب إلى أهوائنا وتطلعاتنا. غير أن الفكر الذي لا ينطوي على أجوبة شافية ليس خاطئاً بالضرورة. إنني أقرّ فيما اقترحت عليه ببعض القسوة والصعوبة والتعقيد، لكن العالم ليس حضانة أطفال، كما كان يقول فرويد. حضانة الأطفال هي الموضع الذي يُجلب إليه كل ما يُمتنع للأطفال، لضمان راحتهم وأمنهم. الغرض من وجود العالم ليس أن يكون متعة لنا، لذلك يمكننا بل يجب علينا تحويله. ولتحقيق ذلك، علينا أولاً أن نفهمه كما هو، لا كما نحب، أي من دون توهم. فليس من عادة الواقع أن يكون مُرضياً. فكيف يكون الفكر (الحق) مُرضياً؟ على الفكر أن لا يختلق حلولاً مزيفة، وأن لا يسعى إلى المواساة، ولا إلى الطمأنينة. على الفكر أن لا يقترح إلا الشفافية والشجاعة. لم ينبغي للحقيقة أن ترضينا؟ لم ينبغي للمستقبل أن يقترن بالرفاه والراحة والرضا؟ المعركة مستمرة ولن تتوقف.

لو كانت الأخلاق مصدراً للمنفعة (الكاملة) لكان العالم مصدراً لمتعة عظيمة، ومن ثم لا حاجة إلى العمل، ولا إلى المنشآت، ولا إلى الرأسمالية، ولكانت المشاعر النبيلة وحدها تكفي.

ولو كان الاقتصاد أخلاقياً بنفسه لكانت الحياة مصدراً لمتعة مضاعفة، ولا حاجة هناك إلى دولة أو فضيلة، لأن السوق وحدها تكفي. لأن الاقتصاد، ولاسيما الرأسمالي، ليس أخلاقياً، ولأن الأخلاق غير مُربحة، فنحن نحتاج إليهما معاً، ولأنهما معاً غير كافيين، فنحن نحتاج جميعاً إلى السياسة.

والخلاصة فإن الأخلاق مطلوبة في الاقتصاد، لكن هل نجعلها من داخل الاقتصاد أم من خارجه؟ أين مكان الأخلاق من الاقتصاد؟ متى نعمل بدافع المصلحة، ومتى نعمل بدافع الأخلاق؟ متى نعظّم المصلحة، ومتى نحدّ من هذا التعظيم لأجل الأخلاق؟ هذا هو السؤال.

د. رفيق يونس المصري

الأربعاء في ١٣/٥/٢٠١٨ هـ

٢٠٠٧/٥/٣٠ م